الاختلاف في الحكم على الرواة وأثره في دقة المنهج النقدي عند المحدثين

The difference in the Judgment of the narrators and its effect on the accuracy Of the critical approach to The "Mohdithine"

بوقفة ليلى[1]
طالبة دكتوراه جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
laila.hadit@yahoo.com
صالح عومار
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
kant77mus@gmail.com

تاريخ الوصول 2019/11/14 القبول 2020/11/13 النشر على الخط 2021/01/15
Received 14/11/2019 Accepted 13/11/2020 Published online 15/01/2021

ملخّص:

يتناول هذا المقال مسألة علمية متعلقة باختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة، وأثر ذلك في دقة منهجهم النقدي وعلميته، وقد درست ذلك من خلال ضبط معنى الاختلاف، ثم بيان أهم الأسباب التي تؤدي إلى اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الراوي، سواء كانت متعلقة بطبيعة المنهج أو الناقد أو الراوي، مع بيان أثر هذا الاختلاف على المنهج النقدي الحديثي، حيث إنه اختلاف علمي طبيعي لا يطعن في قواعد النقد الحديثي وأصوله، ولا يعبر عن تناقض مبادئه وأحكامه، بل هو دليل أمانة وعدل وموضوعية، ودقة نقاد الحديث في البحث والحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

الكلمات المفتاحية: الاختلاف، الحكم، نقاد الحديث، الرواة، النقد الحديثي.

Summary

This article deals with a scientific issue related to the difference of Hadith's Critics in the Judgment to of the narrators and the impact on the accuracy and scientific. Critical approach of the Hadith.

I studied this by controlling the meaning of the difference and the most important reasons that lead to the difference between Hadith Critics in judging the narrators whet her it is related to the approach itself as it is the Critic, or to the narrators. This shows the impact on the Critical approach (Method) of the "Hadith" Since it is a natural scientific difference which does not reflect the contradiction of the principals and rules of the Hadith Critics but an evidence to fairness, probity and objectivity besides the precision or the exactness of " El hadith" Critics in the search and judgment for and or the narrators and adjustment or adaptation or amendment.

Keywords: *The difference / Hadith's Critics /The Judgment /The narrators/ the Hadith Critics*

[1]– المؤلف المرسل: بوقفة ليلى البريد الإلكتروني: laila.hadit@yahoo.com

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

يعتبر "علم الجرح والتعديل" من أهم علوم السنة التي كانت ولا زالت الأمة الإسلامية تفتخر به إلى يومنا هذا، لما قدمه من قواعد وأصول علمية تطبيقية في التعامل مع الخبر وناقله، هذا الأخير الذي يعد أحد أهم مواد علم الجرح والتعديل، لأنه لا يتم قبول الرواية أو ردّها إلا بالموازاة مع حال الراوي وضبطه. وانطلاقا من ذلك فقد عُني علماء الجرح والتعديل براوي الحديث عناية كبيرة؛ من خلال تتبع أحواله، وما يطرأ عليه من تغير في التحمل والأداء، مع سبرهم لمروياته لتمييز المقبول منها عن المردود، هذه العناية الخاصة أدت إلى كثرة أقوال العلماء في الراوي جرحا وتعديلا، وهو الأمر الذي أدّى أحيانا إلى ظهور ما يسمّى باختلاف أقوال النقاد في الراوي، وهذا ما سيتم دراسته من خلال هذا المقال الموسوم بـ:

"**الاختلاف في الحكم على الرواة وأثره في دقة المنهج النقدي عند المحدثين**"، وهو موضوع له أهمية كبيرة في بيان دقة المنهج النقدي الحديثي ومنهجيته، وانطلاقا من ذلك أقول: ما المقصود بالاختلاف؟ وما هي أهم الأسباب التي أدت بنقاد الحديث إلى الاختلاف في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا؟ وهل هذا الاختلاف هو اختلاف حقيقي، أم هو اختلاف تطلّبه الواقع العلمي الحديثي؟ وإلى أيّ مدى أثّر هذا الاختلاف بينهم على علمية منهجهم النقدي ودقّته؟

وفيما يخص الدراسات السابقة لم أقف في حدود اطلاعي على دراسة أكاديمية أو خاصة بهذا العنوان، باستثناء مقال علمي "لمحمد علي قاسم العمري" بعنوان: اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه –قراءة وتوجيه–، صادر عن : مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مصر، العدد: 03، (1433هـ–2012م)، تناول فيه الباحث أهم أسباب ودوافع اختلاف النقاد في الحكم على رواة الأحاديث، أما دراسة "ماهر الفحل" " أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء"، والصادرة عن: دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2(1430هـ–2009م)، فهي عبارة عن رسالة دكتوراه نوقشت سنة (2002م)، وموضوعها فقهي أكثر منه حديثي؛ حيث بين فيها صاحبها اختلاف الرواة زيادة ونقصانا في رواية الأسانيد والمتون وأثره في اختلاف الفقهاء.

المطلب الأول: تعريف الاختلاف

يكثر استخدام مصطلح "الاختلاف" بين العلماء والباحثين منذ القديم، معبّرين به عن اجتهاداتهم وآرائهم العلمية في المسائل والأمور، وهو الأمر الذي يستدعي البحث عن معانيه اللغوية، وكذا الاصطلاحية.

الفرع الأول: الاختلاف؛ لغة، واصطلاحا

1 – الاختلاف لغة:

يقول "ابن فارس – رحمه الله –": "الْخَاءُ وَاللَّامُ وَالْفَاءُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ؛ أَحَدُهَا أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ يَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي خِلَافُ قُدَّامٍ، وَالثَّالِثُ التَّغَيُّرُ..."،[1] وقال "الراغب – رحمه الله –": "الاختلافُ والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخِلَاف أعمّ من الضّدّ، لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين، ولما كان الاختلاف بين

[1] – معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، ط(1399/ 1979)، ج2، ص210، 213.

النّاس في القول قد يقتضي التّنازع استعير ذلك للمنازعة والمجادلة، قال تعالى: (فَاخْتَلَفَ الْأَحْزابُ) [1]، وقال: (وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِين) [2]...."[3]، ومعنى ذلك أن ليس كل اختلاف يعني التضاد، فالسواد والبياض مثلا ضدان ومختلفان، أما الحمرة والخضرة فمختلفان وليسا ضدين، والخلاف أعم من الضدية؛ لأنه يحمل معنى الضدية، ومعنى المغايرة مع عدم الضدية.[4] ويقول "الجرجاني – رحمه الله –": "الخلاف: منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل"[5]، وقال "المناوي – رحمه الله –": "الاختلاف افتعال من الخلف، وهو ما يقع من افتراق بعد اجتماع في أمر من الأمور"[6]، وجاء في "المعجم الوسيط": "اخْتلف الشيآن لم يتَّفقَا وَلم يتساويا..."."[7] ومن خلال ما سبق يتبين بأن معاني الاختلاف اللغوية تدور حول التغير والافتراق، والنزاع والجدال، وعدم الاتفاق، وكل هذه المعاني اللغوية تؤصل للمعنى الاصطلاحي للاختلاف، والذي سأعرضه الآن:

2– الاختلاف اصطلاحا:

لم أقف – في حدود اطلاعي – على تعريف اصطلاحي للاختلاف كمصطلح علمي عام[8]، لذلك سأعتمد في تعريفه على التعاريف اللغوية التي تخدم المعنى الاصطلاحي له، يقول "الجرجاني – رحمه الله –" في معنى الاختلاف بأنه: "منازعة تجري بين المتعارضين؛ لتحقيق حق أو لإبطال باطل"[9]، ويعرفه "الفيومي – رحمه الله –": بأن يذهب كل واحد إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر"[10]، وانطلاقا من ذلك فالاختلاف: هو أن يكون لكل شخص رأيٌ يذهب إليه، بحيث تكون هناك منازعة بينهما في اثبات مصداقية رأي ما. والاختلاف ليس دائما محمودا، فالإسلام قد ذمّ الاختلاف الذي يؤدي بالإنسان إلى الشرك بربه أو

---

[1] – سورة مريم، آية رقم: 37.

[2] – سورة هود، آية رقم: 118.

[3] – المفردات في غريب القرآن، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت–لبنان، ط1(1412هـ)، ص293، 295.

[4] – ينظر: – محمد عوامة، أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار البشائر، بيروت–لبنان، ط2(1418هـ–1998م)، ص8. بتصرف يسير.

[5] – التوقيف على مهمات التعريفات، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط1(1410هـ–1990م)، ص158.

[6] – التعريفات، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1(1403هـ–1983م)، ص101. ينظر: –ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، ط3(1414هـ)، ج9، ص81، 91. –الفيروزآبادى، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط8(1420هـ–2205م)، ج1، ص806، 807. – أبوالبقاء الكفوي، الكليات، ت: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، دط، ص428. –الفيومي، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت–لبنان، دط، ج1، ص178، 188.

[7] – مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة–مصر، دط، ج1، ص251.

[8] – ومن الذين عرفوا مصطلح الاختلاف بمعناه الخاص بالرواية سندا ومتنا "ماهر الفحل" حيث عرفه بقوله هو:" ما اختلف الرُّوَاة فِيْهِ سنداً أو متناً".–ينظر: – أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2(1430هـ–2009م)، ص6. والملاحظ على هذا التعريف أنه خاص باختلاف الرواة في رواية الأحاديث سندا ومتنا، وقد شرحه صاحبه بقوله:" الأول: اختلاف الرُّوَاة في السند: وَهُوَ أن يختلف الرُّوَاة في سند ما زيادة أو نقصاناً، بحذف راوٍ، أو إضافته، أَوْ تغيير اسم، أَوْ اختلاف بوصل وإرسال، أَوْ اتصال وانقطاع، أو اختلاف في الجمع والإفراد، الثاني: اختلاف الرُّوَاة في الْمَتْن: زيادة ونقصاناً، أو رفعاً ووقفاً"، وبالتالي فإن هذا التعريف لا يخدم تعريفنا للاختلاف بمعناه العام، أو حتى الاختلاف المتعلق بأحكام نقاد الحديث على الرواة جرحا وتعديلا.

[9] – مصدر سابق، ص101.

[10] – الفيومي، مصدر سابق، ج1، ص178، 188. ينظر: المناوي، مصدر سابق، ص158.

التشكيك في أصول الدين وقواعده، وظهور الفرق والآراء التي تؤدي إلى تفرق الأمة وتشتتها والتنازع بين أبنائها، وفي مقابل ذلك أجاز الإسلام الاختلاف المعتبر كالاختلاف في المسائل الفقهية أو الأمور التي يستساغ فيها الاختلاف [1].

وبما أن المقال متعلق باختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا يمكن أن نعرف الاختلاف عند المحدثين انطلاقا مما تقدم بقولنا: "هو ذلك التباين العلمي في الأحكام النقدية سببه طبيعة المنهج والناقد والراوي"، وانطلاقا من هذا التعريف هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين الأشخاص بصفة عامة، وبين العلماء بصفة خاصة، وكذا بين نقاد الحديث في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا بصفة أخصّ، فما هي أهم أسباب اختلاف المحدثين في الحكم على الرواة؟

المطلب الثاني: أسباب اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الراوي

إن الكلام على أسباب اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الراوي جرحا وتعديلا، لا يعني أبدا الطعن في المنهج النقدي الحديثي، كما جعل البعض هذا الاختلاف مطية لنسف جهود نقاد الحديث وإبطال منهجهم كلية، وإنما هو بيان لاختلاف علمي طبيعي محتمل الوقوع في أي منهج من المناهج العلمية التي هي في نهاية الأمر نتاج عقل بشري قد يتفق مع غيره من العقول وقد يختلف، وقد حاولت من خلال هذا المقال الوقوف على أهم أسباب اختلاف أئمة الحديث في الحكم على الرواة، فوجدت أنه يمكن حصرها في ثلاثة أسباب رئيسة يندرج تحت كل واحد منها عدة أسباب ثانوية. فمن أسباب اختلاف نقاد الحديث ما يتعلق بطبيعة المنهج النقدي، ومنها ما يتعلق بالناقد، ومنها ما يتعلق بالراوي، وقد وقفت في هذا الصدد على مقال "لمحمد علي قاسم العمري" مقال بعنوان: اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه قراءة وتوجيه، حيث حصر أسباب الاختلاف الخاصة بالناقد والراوي في سبعة عشر (17) سببا [2]، وبالنظر في هذه الأسباب وما تيسر لي الوقوف عليه من دراسات في هذا المجال، حصرتها في الأسباب الثلاثة المتعلقة ؛ بطبيعة المنهج والناقد والراوي، وسأبين ذلك كله في الآتي:

1- الاختلاف بسبب طبيعة المنهج النقدي الحديثي

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاختلاف بين أصحاب المنهج الواحد في تقرير الأحكام والنتائج العلمية طبيعة المنهج في ذاته، سواء كان هذا المنهج يصنف ضمن مناهج العلوم التجريبية التطبيقية التي تعنى بدراسة الظواهر المادية الطبيعية، أم مناهج العلوم الإنسانية التي تعنى بدراسة الفرد باعتباره ظاهرة إنسانية اجتماعية[3]، فكلا المنهجين قد عرفا من خلال دراساته ونتائج بحثه

---

[1] – وللتفصيل في هذه المسألة ينظر: – محمد عوامة، مرجع سابق، ص 11، 43. – الدهلوي، الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت–لبنان، ط2(1404هـ)، ص10، 87.الفيومي، مصدر سابق، ج1، ص178، 188. ينظر: المناوي، مصدر سابق، ص158. – ماهر ياسين الفحل، مرجع سابق، ص 13. – ناصر بن سليمان العمر، الاختلاف في العمل الإسلامي الأسباب والآثار، دط، دت، ص4، 47. – طه جابر العلواني، أدب الاختلاف في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا – الولايات المتحدة الأمريكية، ط(1987م)، ص21، 151.

[2] –ينظر: –مقال بعنوان: اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه قراءة وتوجيه، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مصر، العدد: 03، (1433هـ–2012م)، ص14.

[3] – ينظر: – علاء مصطفى أنور، مقال بعنوان: أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–19996م)، ص183، 200. – محمد أمزيان، مقال بعنوان: نقد مناهج العلوم الإنسانية، وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–19996م)،

العديد من الاختلافات بين علمائه سواء تعلق هذا الاختلاف بالقواعد والأسس، أم بنتائج البحث والدراسات وأحكامها، لذلك فإن الاختلاف في مثل هذه المسائل العلمية أمر طبيعي تقتضيه عملية البحث العلمي، بل إنه يعد بشكل عام من ضرورات الحركة العقلية العلمية عند الإنسان، والمتتبع لتاريخ العلوم يلحظ ذلك، حتى وإن تعلق الأمر بميدان العلوم التجريبية المعروفة بدقة الملاحظة والتجربة والنتائج، إلا أنها قد عرفت العديد من الاختلافات بين علومها، بل وحتى بين الدراسات التي تندرج ضمن نفس العلم – وإن كان يوجد أيضا من العلوم التجريبية التي تتفق في القواعد والنتائج –. في حين أن العلوم الإنسانية إذا ما قورنت بالعلوم التجريبية فهي مظنة الاختلاف أكثر لأن موضوعها يحتم ذلك، وبما أن المنهج النقدي الحديثي الذي يهتم بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة من خلال الحكم على الرواة جرحا وتعديلا[1]، يصنف ضمن مناهج العلوم الإنسانية – وإن كان يشبه في دقته وعلميته المناهج التجريبية – فإن وقوع الاختلاف بين نقاده في تمحيصهم لرواة الحديث، اختلاف لا يمس قواعد المنهج أو يبطله، فهذا الاختلاف لا يعد أصلا عندهم، وإنما هو اختلاف عارض إذا ما قوبل بمجموع أحكامهم وتقريراتهم النقدية، يقول "الدكتور الشريف حاتم العوني": "الاختلاف في الأمور الدقيقة والعلوم العميقة والتي يتباينُ الناس في القدرة على التعامل الصحيح معها ليس خاصًّا بعلوم السنة، فهذا موجود في جميع العلوم، والتي لا يشك السائل في كونها علومًا دقيقةً مبنيةً على قواعد علميّة سليمة، فالطبّ مثلاً أحدُ العلوم الشريفة، ومع ذلك: ما أكثر ما يختلف الأطبّاء في تشخيص المرض! فإن اتفقوا في تحديد المرض، فما أكثر ما يختلفون في طريقة علاجه! من علاج جراحيٍّ، إلى علاج دوائي، إلى غير ذلك، والهندسة مثلاً علمٌ في غاية الدقة، ولا تحتمل حساباته الخطأ، ومع ذلك لوكان لديك مشروع أو استشارة هندسيّة لإصلاح مشروع ما، فإن الآراء تكاد تختلف بين المهندسين باختلاف مكاتبهم الاستشاريّة، والأمثلة على ذلك واقعةٌ في جميع العلوم، التي لا يشك السائل في احترامها والاعتراف بكونها علومًا دقيقة، فلم يكن اختلافُ علماء تلك العلوم دليلاً على أنها ليست علومًا، ولم يكن اختلافهم سببًا للشك في قدرتهم العلميّة، ولم يمنعنا اختلافهم من الاعتماد عليهم في علومهم...".[2]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ظروف نشأة المنهج النقدي الحديثي خاصة في مرحلة الرواية ما قبل تدوين السنة النبوية كان له أثر كبير في ظاهرة اختلاف نقاد الحديث في تشخيص حالة الراوي توثيقا وتضعيفا، حيث إن قواعد النقد الحديثي في تلك المرحلة

ص201، 240. – مصطفى عشوي، مقال بعنوان: العلوم الاجتماعية بين التنظير العلمي والتنظير الإيديولوجي، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–19996م)، ص243، 250. –علي عبد المعطي محمد، محمد السرياقوسي، أساليب البحث العلمي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1(1408هـ–1988م)، ص342، 349. –ينظر: – إبراهيم أبرش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر، مصر–القاهرة، ط1(2009م)، ص71، 72. – منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة، عمان–الأردن، ط1(1427هـ–2007م)، ص21، 22.

[1] – ينظر: محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين–نشأته وتاريخه–، ، مكتبة الكوثر، السعودية، ط3(1410هـ–1990م)، ص5 – عصام البشير، أصول منهج النقد عند أهل الحديث، مؤسسة الريان، بيروت–لبنان، ط2(1412هـ–1992م)، ص7 – أحمد نور سيف، مقدمته على التاريخ لابن معين، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز–السعودية، ط1(1979م)،
ج1، ص5 – محمد على العمري، دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، عمان–الأردن، ط1(1340هـ–2000م)، ص19.

[2] – مقتطف من جواب على سؤال: سبب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث، منشور في صفحة ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com

لم تتبلور بعد كمنهج نقدي مستقل، فلم يتم ضبط قواعد نقدية حديثية متفق عليها في بدايات هذه المرحلة، لكن مع الحاجة لتمحيص الأخبار وناقليها نشط النقد فبانت معالمه وقواعده وأسسه التي هي غاية في الدقة والصرامة، فكانت بمثابة جدار متين يمنع أي تسرب للتناقض الذي يهدم القواعد والأسس النقدية للمنهج الذي بُني على أسس قرآنية، وهذا يدلنا "على أنَّ ضوابط قبول الرواية وتصحيح الأحاديث ومناهج التعامل مع الرواة والأسانيد، كانت مقررة معروفة راسخة لا مجال للاختلاف فيها أو الجدل حول كلياتها وعموماتها، وإن حصل خلاف فيكون في جزئيات صغيرة في التطبيق وليس في القواعد التأصيلية"[1]، كما أن عدم التدقيق في النقل أو التصحيف أو عدم فهم منهج الناقد في الجرح والتعديل، والنظر إلى المناسبة التي أطلق فيها الناقد حكمه كأن يكون الحكم نسبيا، وفهم مدلولات ألفاظ الجرح والتعديل يعتبر من أسباب الاختلاف في الحكم على الرواة، يقول "أبو الوليد الباجي – رحمه الله –": "واعلم أنه قد يقول المعَدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه، وإنما ذلك حسب ما هو فيه ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه المتوسط حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره، وقد يُسأل عنه على غير هذا الوجه، فيقول: لا بأس به، فإذا قيل: أهو ثقة؟ قال: الثقة غير هذا" [2]، فيجب إذا مراعاة الطبيعة العامة للمنهج النقدي الحديثي، والطبيعة الخاصة لعلم الجرح والتعديل ومنهج كل ناقد فيه وأساليبه في هذا الفن.

وبما أن الناقد هو أحد أهم حلقات النقد الحديثي، فإن ظاهرة الاختلاف في الأحكام النقدية الخاصة بالرواة قد تكون بسببه، فما هي إذن أسباب الاختلاف المتعلقة به؟

2– الاختلاف بسبب الناقد:

والمقصود بهذا الاختلاف مجموع الأسباب المتعلقة بنقاد الحديث، والتي تؤدي إلى ظاهرة الاختلاف في الحكم على الرواة، وأسباب الاختلاف الراجعة إلى الناقد كثيرة، يمكن حصرها في سبب واحد رئيس، هو اجتهاد الناقد وغلبة التدقيق في التفتيش عن أحوال الرواة، فاجتهاد كل ناقد في البحث والتحرّي عن الراوي وجمع المعلومات عنه في جميع مراحل الرواية – ابتداء من تحمله للحديث إلى غاية أدائه له، مع مراعاة كل الظروف والمؤثرات المحيطة بهذا التحمل والأداء – أمرٌ تقريبي تختلف فيه العقول والأفهام، وتتفاوت فيه الأحكام ومسبباتها، لذلك فإن "هذا الموضوع تقديري مبني على الاجتهاد، ومن المعقول جدا أن يختلف اثنان في تقدير شيء حتى وإن اتفقا على قواعد ضابطة لذلك، فتقدير الأمور يعود إلى أمور كثيرة منها: مكونات الناقد الشخصية والفكرية، بالإضافة إلى ما تيسّر له من معلومات في حق الراوي الذي هو محلّ النقد" [3]، إلا أن هذا الاختلاف في تقرير الأحكام النقدية لا يعد أصلا في المنهج النقدي الحديثي، وإنما الأصل عندهم هو الاتفاق، فالتفاوت الواقع بين نقاد الحديث من حيث الاجتهاد في جمع المعلومات حول الراوي، وكذا من حيث المكثر منهم والمقلّ في الجرح والتعديل، والمتشدد منهم والمتساهل، وكذا المعتدل في الأحكام النقدية، كل هذا له أثر في اختلاف الأحكام النقدية على الرواة. وهذا الاختلاف في حقيقة الأمر هو اختلاف ظاهر

---

[1] – فاروق حمادة، تطور دراسات السنة نهضتها المعاصرة وآفاقها، دار القلم، دمشق، ط1(1422هـ-2007م)، ص77، 91.

[2] – سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي الأندلسي، التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض- السعودية، ط1(1406هـ-1986م)، ج1، ص283، 284.

[3] – محمد علي العمري، مقال بعنوان: اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه قراءة وتوجيه، ص15.

فقط، ناتج عن معطيات حديثية واقعية تقتضي هذا التغير في الأحكام، لذلك فإن: "النقاد على درجة كبيرة من التباين بالنظر إلى كثرة ما قالوا في النقد أو قلّته، وكذا بالنظر إلى المنهجية التي اتبعوها في نقدهم للرواة جرحا وتعديلا...".[1] والاختلاف بسبب اجتهاد الناقد قد يكون واقعا بين عدة نقاد حول راو واحد، وقد يكون بسبب تغير اجتهاد الناقد نفسه حول راو واحد، وقد عبّر عن ذلك "الإمام السخاوي – رحمه الله –" بقوله: "وقد يكون الاختلاف لتغير اجتهاده" [2]، قال الأستاذ أبو غدة معلّقا على ذلك: "وسبب الاختلاف في هذه العبارات – والله أعلم – أنه يحكم على الراوي بحسب ما يقع له من حديثه في حينه، وبحسب سبره لما رُوي من طريقه، فإذا كان مرضياً قال فيه: شيخ صالح لا بأس به، وإذا كان واهياً أو منكراً قال: ليس بشيء، وإذا كان مخالفاً لما رواه الثقات – مثلاً – قال ضعيف"،[3] وعموما فإن هذا الاختلاف في الحكم على الرواة من خلال تتبع أحوالهم لهو أكبر دليل دقة المنهج الحديثي، وورع نقاده وعدلهم وأمانتهم وكذا موضوعيتهم. فبسبب التفاوت في هذا الاجتهاد وغلبة التدقيق والتمحيص يقع الاختلاف، فنجد مثلا من الرواة من وصف بالعدل والضبط، لكنه عند آخرين ضعيف متروك، وسبب ذلك ما توفر للناقد من معلومات على الراوي، والنماذج على هذا كثيرة جدا مبثوثة في كتب الجرح والتعديل. ضف إلى هذا أن بعض نقاد الحديث قد يشتبه عليه الرواة فيما بينهم بسبب تشابه أسمائهم مثلا، وعموما فإن مجموع الشروط والضوابط التي صاغها المنهج الحديثي حول نقاده تمنع غير المختص من الكلام في الرواة، وتضبط المختص بمجموعة من الشروط والقيود التي من شأنها أن تحمي المنهج النقدي إلى حد ما من وقوع أي تناقض أو اختلاف يطعن في المنهج ككل أو في أصحابه، يقول "النووي – رحمه الله –": "إنما يجوز الجرح لعارفٍ به مقبول القول فيه، أما إذا لم يكن الجارح من أهل المعرفة... فلا يجوز له الكلام في أحد"،[4] فباب الجرح والتعديل مغلق أمام غير المختص وغير العارف بغواره، وأختم هذا العنصر بكلام "الدكتور نور الدين عتر" حيث يقول عن النقاد الجهابذة: "ولاشك أنَّ هؤلاء الجهابذة لا يصدرون في روايتهم للحديث ونقدهم له ولرجاله عن ارتجال أو مزاجية أو هوى، فإنصافهم ونزاهتهم وورعهم أوضح من أن يبرهن عليه".[5]

وهذا كله ينفي اختلاف التناقض والتضاد بسبب اجتهاد نقاد الحديث، فما هي أهم أسباب الاختلاف الخاصة بالراوي؟

3– الاختلاف بسبب الراوي

والمقصود بهذا الاختلاف مجموع الأسباب المتعلقة بالراوي والتي قد تطرأ عليه خلال مرحلة تحمله وأدائه للحديث فتؤثر على الحكم النقدي الخاص به، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف أحكام النقاد على الرواة جرحا وتعديلا، ومن الناحية العلمية لا يمكن أن نعتبر هذا التغير في الأحكام بسبب الراوي اختلافا بين نقاد الحديث، لأن الحكم النقدي هنا تغير بسبب تغير حال الراوي فهو حكم لواقع

---

[1] – ميزان الاعتدال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1(1382هـ-1963م)، ج3، ص678.

[2] – فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1(1424هـ-2003م)، ج2، ص132.

[3] – اللكنوي، الرفع والتكميل، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة ابن تيمية، ص262.

[4] – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط2(1392هـ)، ج1، ص124 – وينظر: ابن حجر، هدي الساري، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط1(1427هـ-2007م)، ص546. – الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط(1409هـ-1988م)، ص108.

[5] – تعليقه على شرح العلل، دار الملاح للطباعة والنشر، سوريا، دط، ج2، ص470.

حديثي تطلّبه هذا التغير في حال الراوي، وليس هو اجتهاد تقريبي من المحدث، وقد احتاط نقاد الحديث لهذا الأمر احتياطا كبيرا من خلال الدقة في ملاحظة حال الراوي، والتتبع المحكم لمروياته واختباره للكشف عن مدى ضبطه وصلاحيته للرواية، ويعتبر الاختلاط[1] من الأمثلة التي تؤدي إلى ظاهرة اختلاف إطلاقات نقاد الحديث على الرواي جرحا وتعديلا، فمن خلال التمييز بين ما حدّث به الثقة قبل اختلاطه، وما حدّث به بعد اختلاطه، ومن سمع منه قبل الاختلاط ومن سمع منه بعد الاختلاط، تتغير أحكام النقاد تبعا لذلك فيظهر أن هناك اختلافا، لكن من الناحية العلمية هذا الاختلاف غير معتبر لأنه يشخص حال الراوي بدقة وأمانة، ضف إلى ذلك أن كل ما يطرأ على الراوي من تغير قد يخفى على البعض فيؤدي ذلك إلى ظاهرة اختلاف الأحكام النقدية، لذلك فإن من أصول المنهج النقدي الحديثي أنه لا يوجد توثيق مطلق للرواة، فكما أنه لكل حديث نقد خاص، كذلك لكل راو حكم خاص يثبت ويتغير بحسب ثبات وتغير عدالته وضبطه لما يروي، ومن نماذج الرواة الذين اختلطوا فاختلف فيهم "أحمد بن مالك القطيعي"،[2] فقد وثقه بعضهم وضعفه بعضهم بسبب اختلاطه، قال "الخطيب البغدادي – رحمه الله –": "لم أجد أحدا امتنع عن الرواية عنه ولا ترك الاحتجاج به"،[3] وقال "أبو الحسن بن الفرات": "هو كثير السماع إلا أنه خلّط في آخر عمره، وكفّ بصره، وخرف حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه"،[4] وقال "البُرقاني – رحمه الله –": "وكنت شديد التنقير عن حاله، حتى ثبت عندي أنه صدوق لا يشك في سماعه، وإنما كان فيه بَلَهٌ، فلما غرقت القطيعة بالماء الأسود غرق شيء من كتبه، فنسخ بَدَلَ ما غرق من كتاب لم يكن فيه سماعه".[5] وهذه الأقوال تبين مدى دقة البحث وشدة التنقير عن أحوال الراوي كي يتمّ يتمّ تقرير الحكم النقدي المناسب له، والذي يعكس حاله بدقة وأمانة، ومن ظاهر أسباب الاختلاف المتعلقة بالراوي أيضا أن الراوي قد يكون ثقة إذا حدث عن شيخ وضعيف عن آخر، كما قد يكون ثقة في بلد وضعيفا في بلد آخر، مما قد يؤدي إلى اختلاف مصطلحات الناقد في الراوي، فيوثقه فيما حدث به من أصوله، ويضعفه فيما روى عنه أهل البلد حيث حدث من غير أصوله، فيكون الراوي ثقة إلا من رواية أهل بلد عنه...كما يكون الراوي ثقة فيما حدث من أصله، ضعيفا فيما حدث من حفظه، فينزل كل ناقد مكانه، ويقع كل مصطلح مكانه..."،[6] والأحوال الخاصة بالراوي كثيرة يطول الأمر بذكرها هنا.

وختاما لهذا المطلب يتبين أن أسباب الاختلاف عند نقاد الحديث في الحكم على الرواة، منها ما هو خاص بطبيعة المنهج

---

[1] – الاختلاط: هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن، أو سرقة مال، أو ذهاب كتب واحتراقها – السخاوي، فتح المغيث، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1(1424هـ-2003م)، ج4، ص366. ينظر: -ابن حجر، نزهة النظر، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1(1430هـ-2009م)، ص50.

[2] – أَبُوبَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ جَعْفَرِ بنِ حَمْدَانَ بنِ مَالِكِ بنِ شبيبٍ البَغْدَادِيُّ القَطِيْعِيُّ الحَنْبَلِيُّ(275هـ-368هـ)، رَاوِي مُسندِ الإِمَامِ أحمد، روى عن محمد بن يونس الكديمي، روى عنه الدارقطني والحاكم. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط2(1405هـ-1985م)، ج16، ص210، 213. –الذهبي، ميزان الاعتدال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1(1382هـ-1963م)، ج1، ص87.

[3] – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1(2002م)، ج5، 116.

[4] – المصدر نفسه، ج5، 116.

[5] – المصدر نفسه، ج5، 116.

[6] – شذى أحمد الكريم، أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راوي واحد، دط، دت، ص247.

النقدي، ومنها ما هو خاص بالناقد والراوي، إلا أن هذا الاختلاف هو اختلاف ظاهر فقط؛ لأنه يعكس واقعا حديثيا، وحسا علميا عاليا، وأمانة ومسؤولية تحتم تغيرا في الاجتهاد لتقرير الأحكام النقدية السليمة المستوعبة لكل أحوال الراوي الممكنة الوقوع، فهل كان لذلك كله أثر على دقة وعلمية المنهج النقدي عند المحدثين أم لا؟

المطلب الثالث: أثر اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة على دقة منهجهم النقدي

للتعرف على أثر اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة على دقة المنهج النقدي الحديثي، أفتتح هذا المطلب بالإشارة إلى أهم الشبهات المثارة حول هذه المسألة من بعض المستشرقين والباحثين من بني جلدتنا بهدف الطعن في منهج النقد الحديثي وقواعده بسبب اختلاف نقاده في الحكم على الرواة، يقول "جوينبل"[1]: "والحكم على قيمة المحدث قد يختلف اختلافاً بيناً، فربما كان ثقة عند قوم، ولكن عند غيرهم كانوا يعدونه في منتهى الضعف، وربما اعتبروه كاذباً في روايته"،[2] ويقول "أبورية": "إن علماء الجرح قد اختلفوا في الجرح والتعديل باختلاف مذاهبهم وأحوالهم"،[3] ويقول "المودودي": "وبما أنَّ الشيء ذوقي محض، ولم ولن يندرج تحت أي ضابط لأجل هذا ما زالت فيه فسحة للاختلاف ولا تزال... لا يمكن أن نعتبر علم الإسناد وعلم الجرح والتعديل صحيحا بالكلية وبالضرورة يُعتمد على مواد هذا العلم إلى أن يُستمد به ويراعى في تحقيق السنة النبوية وآثار الصحابة، ولكن لا يجدر أن يعتمد عليه بالكلية".[4] ولعل مقارنة يسيرة بين هذه الأقوال وأسباب اختلاف نقاد الحديث السابق ذكرها، تكفي لإبطال هذه الشبهات وبيان عدم علميّتها، فالادعاء بأن الحكم على قيمة المحدث أو الراوي يختلف اختلافا بيّنا يعني القول بعشوائية المنهج النقدي وعدم علميته، وبالتالي الطعن في السنة النبوية التي تعد المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، لأن المنهج الذي اعتمد في تنقيتها من الضعيف الذي شابها في فترة ما غير علمي، نتج عنه الكثير من الاختلافات والتناقضات بين نقاده في الحكم على الرواة بحيث إنك تجد عددا كبيرا من الرواة قد وصفوا بالعدالة والضبط، وجرّحوا في نفس الوقت عند نقاد آخرين، وهذا الأمر بهذه الصورة غير موجود عند نقاد الحديث، فلا تجد مثلا ناقدا يضعف راويا وآخر يوثقه مع توفر نفس الظروف والمعطيات المحيطة بالراوي، وقد نفى ذلك "الإمام الذهبي – رحمه الله –" بقوله: "لَمْ يَجْتَمِعِ اثْنَانِ مِنْ عُلَمَاءِ هَذَا الشَّأْنِ قَطُّ عَلَى تَوْثِيقِ ضَعِيفٍ، وَلَا عَلَى تَضْعِيفِ ثِقَةٍ"،[5] هذا من جهة، ومن جهة أخرى لو كان الأمر تتحكم فيه المذاهب والأحوال، والأحوال، وكان ذوقيا عشوائيا تتحكم فيه الأهواء، لما وجدنا أصلا هذا الاختلاف بين نقاد الحديث، ولتواطؤوا على وضع أحكام نقدية متفق عليها، ولم يُكلفوا أنفسهم مشقة البحث والتنقيب عن الرواة وسبر أحوالهم ومروياتهم، ولوفروا مؤونة الرحلة في تتبعهم

---

[1] – تيودور وليم جوينبل(ت1861م)، مستشرق وقسيس بروتستانتي هولندي، درس اللغة العربية وتاريخ الشرق وآدابه، ودرس بعدة جامعات، من كتبه: تعليم اللغات الشرقية والتاريخ، وترجم للاتينية كتاب: مراصد الاطلاع لعبد المومن بن عبد الحق.-ينظر:-العقيقي، المستشرقون، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط(1964م)، ج2، ص6،658.

[2] – المعلم بطرس البستاني، دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت -لبنان، دط، دت، ج7، ص335.

[3] – أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط6(1285هـ)، ص306

[4] – محمد إسماعيل السلفي، موقف الجماعة الإسلامية من الحديث، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت، ط1(1407هـ-1986م)، ص50. للمزيد ينظر:-اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط2(1420هـ)ص256 إلى آخر الكتاب.

[5] –السيوطي، تدريب الراوي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، السعودية، دط، ج1، ص363

واختبارهم، لكن الواقع العلمي والتاريخي يثبت بدقة وموضوعية أن نقاد الحديث كانوا يتحرجون أشد الحرج من نقد الرواة، لكن الواجب الديني والمسؤولية أمام الله – عز وجل – لتطهير السنة النبوية كان دافعهم الأول والأخير في جميع مراحل عملهم النقدي، يقول "الإمام مسلم –رحمه الله –": "وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم أو أمر أو نهي أو ترغيب أو ترهيب، فإذا كان الراوي ليس بمعدن للصدق والأمانة ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يُبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثما بفعله غاشّا لعوّام المسلمين"،[1] فيستحيل منطقا وعقلا من كان هذا هو حاله أن تحركه الذاتية والمذهبية – وإن وقع أحيانا عرضا فإنه لا يبطل المنهج كلية فلا عصمة لعقل –، فالاختلاف إذا في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا هو اختلاف ظاهر فقط؛ لأنه اختلاف يقتضيه الواقع الحديثي وتغير حال الراوي، فلا يطعن في المنهج النقدي أو يبطله كلية، وما وجد من اختلاف فهو اختلاف يسير مقارنة مع مجموع الأحكام النقدية الأخرى، وقد بين "الإمام الترمذي – رحمه الله –" ذلك بقوله: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم"،[2] ويقول "شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –": "وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مثل ما لغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم".[3] فالاختلاف أمر يستدعيه أي منهج علمي؛ لأن العقول المفاهيم تتفاوت من شخص لآخر، خصوصا إذا كان هذا الاختلاف مبنيا على اجتهاد وبحث، وليس عن قصور في البحث، لذلك فإن : "اختلاف علماء الحديث ليس سبُبه قصورًا في علمهم، وإنما سببه هو السبب الذي جعل جميع علماء العلوم الأخرى يختلفون، وهي أسباب عديدة، لا علاقة لها بقصور العلم، أو عدم صحّة قواعده"، [4] فنجد مثلا أن نقاد الحديث منهم من يجرح الراوي لسبب قد يكون عند ناقد آخر غير مجرح يقول "المنذري – رحمه الله –": "واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد فإن الحاكم إذا شُهد عنده بجرح شخص اجتهد في أن ذلك القدر مؤثر أم لا، وكذلك المحدث إذا أراد الاحتجاج بحديث شخص ونقل إليه فيه جرح اجتهد فيه هل هو مؤثر أم لا، ويجري الكلام عنده فيه ما يكون جرحا في تفسير الجرح وعدمه وفي اشتراط العدد في ذلك كما يجري عند الفقيه. ولا فرق بين أن يكون الجارح مخبرا بذلك للمحدث مشافهة أو ناقلا له عن غيره بطريقه".[5] وعموما فإن نقاد الحديث قد احتاطوا لمسألة التناقض في الأحكام النقدية من

---

[1] – مقدمة الجامع الصحيح،، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، دت، ص28.
ينظر:– الشوكاني، رفع الريبة عما يجوز ومالا يجوز من الغيبة، ت: عقيل المقطري، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، ط1(1413هـ–1992م)، ص38، 39. – ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء– الأردن، ط1(1407هـ–1987م)، ج1، ص347. – العز بن عبد السلام، قواعد الاحكام، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة–مصر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط(1414هـ–1991م)، ص110.

[2] – العلل الصغير ، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، ج1، ص756.

[3] – رفع الملام عن الأئمة الأعلام، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض–السعودية، ط(1403هـ –1983م)، ص7.

[4] – مقتطف من جواب على سؤال: سبب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث، منشور في صفحة ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com

[5] – المنذري، جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب–سوريا، ط1(1411هـ)، ص47.

خلال مجموع الشروط التي تضبط ما يتعلق بالنقد الحديثي وممارسيه، فاشترطوا في الناقد الدينَ والأمانة والحفظ والفهم والمعرفة التامة، كما ضبطوا قواعد الجرح والتعديل بضوابط صارمة توصل إلى تشخيص حالة الراوي تشخيصا دقيقا، يقول "الإمـــام المـــعلمي – رحمه الله –": "ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإنَّ الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرفَ أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأيّ بلد؟ وكيف هو في الجرح والتعديل، والدين والأمانة، والعقل والمروءة والتَّحَفُّظ؟ ومتى شَرَع في الطّلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كِتابُه؟ ثم يعرفَ أحوال الشيوخ الذين يحدّث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادَتهم في التّحديث، ثم يعرفَ مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك مُتيَقّظا، مُرْهَف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميلُه الهوى ولا يستفزّه الغضب، ولا يستخفه بادِرُ ظَنٍّ حتى يستوفي النظر ويَبْلُغَ الْمَقَرَّ، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر".[1]

وقد اهتم المحدثون بمسألة اختلاف الأحكام النقدية تصنيفا وتعاملا، فتصنيفا نجد كتاب "ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ومن قيل فيه قولان" لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت 385هـ)، وكتاب "الرواة المختلف فيهم" "للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت 656هـ)"،[2] وتعاملا من خلال مجموع قواعد الجمع أو الترجيح بين الأقوال التي ظاهرها هذا الاختلاف، سواء كانت صادرة عن ناقد واحد في راو واحد ، أو من عدة نقاد في راو واحد أو عدة رواة، والأمر يطول بسرد الأقوال في ذلك.[3] لكن المهم أن هناك مخارج علمية عديدة للتعامل مع ظاهرة الاختلاف.

وختاما لهذا المطلب يتبين لنا بأن اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة ظاهرة علمية لا تعني أبدا التناقض المطلق بين أصحاب المنهج الواحد، بحيث تبطل المنهج النقدي كلية، ذلك لأن الأصل في المنهج النقدي الحديثي هو الاتفاق، أما الاختلاف فهو عارض لا يمس الأصول والأسس والمبادئ العامة للمنهج، وبالتالي لا يؤثر على ما ثبتت صحته من المرويات للعمل بها.[4]

---

[1]– مقدّمته على كتاب "الجرح والتعديل لابن أبي حاتم"، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط1 (1371– 1952)، ج1، ص ب، ج.

[2]– سعدي مهدي الهاشمي، مقال بعنوان: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم–مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين–، منشور في ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com

[3]–ينظر: – عماد الدين محمد الرشيد، نظرية نقد الرجال ومكانتها في ضوء البحث العلمي–دراسة تأصيلية تطبيقية في علم الجرح والتعديل–، رسالة دكتوراه، إشراف: نور الدين عتر، جامعة الجنان، جامعة الجنان – طرابلس الشام – لبنان – عام 1998، ص252، 272. – محمد بن عبد الله الأحمد، مقال بعنوان: اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد، مجلة البيان، الرياض–السعودية، (1415هـ–1995م)، العدد: 18، ص 2، 3.

[4]–والبحث مازال يحتاج إلى سبر للرواة المختلف فيهم وذكر نماذج من جميع كتب الجرح والتعديل المعتمدة، حتى يتم الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تغلق الباب أمام أي شبهات تهدف إلى الطعن في المنهج النقدي الحديثي وهدر الجهود التي قدمها نقاد الحديث في سبيل خدمة السنة النبوية وتقديمها نقية صافية للأمة.

خاتمة:

وختاما نقول إن مسألة اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة، وأثر ذلك على المنهج النقدي عند المحدثين لها أهمية كبيرة في التأكيد على دقة المنهج النقدي وعلميته، باعتباره منهجا من المناهج العلمية التي قدمت أشرف خدمة للبشرية عامة، وللمسلمين خاصة، من خلال مجموع القواعد الدقيقة في التعامل مع الأخبار وناقليها، ويمكننا تلخيص أهم نقاط البحث ونتائجه فيما يلي:

– الاختلاف ظاهرة علمية طبيعية لا يخلو منها منهج من المناهج العلمية على تفاوت في ذلك، لأن المناهج هي من نتاج العقل البشري الذي تتفاوت مدارك حركة فكره بين الأشخاص.

– اختلاف نقاد الحديث في الحكم على الراوي ليس له أثر سلبي على المنهج النقدي الحديثي ونقاده.

– هناك عدة أسباب لاختلاف نقاد الحديث في الحكم على الرواة؛ فمنها ما يتعلق بطبيعة المنهج النقدي الحديثي، ومنها ما يتعلق بالناقد، ومنها ما يتعلق بالراوي، ويعتبر تغير حال الراوي من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى تغير اجتهاد الناقد وبالتالي يظهر أن هناك اختلاف.

– إن الاختلاف بين نقاد الحديث لا يعد اختلافا حقيقيا، لأنه موافق للواقع العلمي الحديثي الذي أدى إلى تغير حكم الناقد بسبب تغير في حال الراوي.

– اختلاف نقاد الحديث في تقرير الأحكام النقدية دليل على أمانتهم وعدلهم في التحري والتثبت في البحث عن أحوال الرواة للوصول الحكم المناسب لكل راو.

– اهتمام المحدثين بالرواة المختلف فيهم تصنيفا وتعاملا علميا، من خلال ضبط أحكام تعارض ألفاظ الجرح والتعديل، مع وضع شروط صارمة تضبط الناقد في أحكامه النقدية جرحا وتعديلا.

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم.

1. إبراهيم أبراش/ المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر، مصر–القاهرة، ط1(2009م).
2. أحمد بن عبد الرحيم الشاه ولي الله الدهلوي/ الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف، ت: عبد الفتاح أبو غدة، دار النفائس، بيروت – لبنان، ط2(1404ه).
3. أحمد بن علي الخطيب البغدادي/ الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط(1409ه–1988م).
4. أحمد بن علي الخطيب البغدادي/ تاريخ بغداد، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ط1(1422ه–2002م).
5. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار الفكر، بيروت–لبنان، ط1(1427ه–2007م).
6. أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني/ نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1(1430ه–2009م).
7. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ رفع الملام عن الأئمة الأعلام/ الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض–السعودية، ط(1403ه–1983م).
8. أحمد بن محمد الفيومي/ المصباح المنير في شرح غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت–لبنان، دط.
9. أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي/ الكليات، ت: عدنان درويش–محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، دط.
10. الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني/ المفردات في غريب القرآن، ت: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت–لبنان، ط1(1412ه).
11. المعلم بطرس البستاني/ دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة، بيروت –لبنان، دط، دت.
12. أحمد نور سيف/ مقدمته على التاريخ لابن معين، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز–السعودية، ط1(1979م).
13. زكريا بن فارس/ معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، لبنان، ط(1399/ 1979).

14. سليمان بن خلف أبو الوليد الباجي الأندلسي/ التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، ت: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط1(1406هـ-1986م).
15. شذى أحمد الكريم/ أسباب تعارض مصطلحات الجرح والتعديل لدى ناقد واحد في راوي واحد، دط، دت.
16. طه جابر العلواني/ أدب الاختلاف في الإسلام، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية، ط(1987م).
17. عبد الرحمن بن أبي حاتم أبو محمد الرزي/ الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، عن "النسخة المصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد-الهند سنة:(1373هـ-1952م)".
18. عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي/ شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء- الأردن، ط1(1407هـ-1987م).
19. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي/ تدريب الراوي، ت: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، السعودية، دط.
20. عبد العظيم بن عبد القوي المنذري/ جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، ط1(1411هـ).
21. عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام/ قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ت: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة-مصر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط(1414هـ-1991م).
22. عصام البشير/ أصول منهج النقد عند أهل الحديث، مؤسسة الريان، بيروت-لبنان، ط2(1412هـ-1992م).
23. علي بن محمد بن علي الجرجاني/ التعريفات، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1(1403هـ-1983م).
24. علي عبد المعطي محمد، محمد السرياقوسي/ أساليب البحث العلمي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1(1408هـ-1988م).
25. فاروق حمادة/ تطور دراسات السنة نهضتها المعاصرة وآفاقها، دار القلم، دمشق-سوريا، ط1(1422هـ-2007م).
26. لقمان السلفي/ اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندا ومتنا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية، ط2(1420هـ).

27. ماهر ياسين الفحل/ أثر اختلاف المتون والأسانيد في اختلاف الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط2(1430هـ–2009م).
28. محمد إسماعيل السلفي/ موقف الجماعة الإسلامية من الحديث، ت: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت، ط1(1407هـ–1986م).
29. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/ سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط2(1405هـ–1985م).
30. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي/ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط1(1382هـ–1963م).
31. محمد بن عبد الرحمن أبو الخير السخاوي/ فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط1(1424هـ–2003م).
32. محمد بن علي الشوكاني/ رفع الريبة فيما يجوز وما لا يجوز من الغيبة، ت: عقيل المقطري، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، ط1(1413هـ–1992م).
33. محمد بن علي المناوي/ التوقيف على مهمات التعريفات، عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط1(1410هـ–1990م).
34. محمد بن عيسى بن سَوْرة أبو عيسى الترمذي/ العلل الصغير، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط.
35. محمد بن مكرم بن على ابن منظور/ لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، ط3(1414هـ).
36. محمد بن يعقوب مجمد الدين الفيروزآبادى/ القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط8(1420هـ–2205م).
37. محمد علي العمري/ دراسات في منهج النقد عند المحدثين، دار النفائس، عمان–الأردن، ط1(1340هـ–2000م.
38. محمد عوامة/ أدب الاختلاف في مسائل العلم والدين، دار البشائر، بيروت–لبنان، ط2(1418هـ–1998م).
39. محمد مصطفى الأعظمي/ منهج النقد عند المحدثين؛ نشأته، وتاريخه، مكتبة الكوثر، السعودية، ط3(1410هـ–1990م).
40. محمود أبو رية/ أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة، ط6(1285هـ).

41. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري/ المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، دط، دت.
42. منذر الضامن/ أساسيات البحث العلمي، دار المسيرة، عمان–الأردن، ط1(1427هـ–2007م).
43. ناصر بن سليمان العمر/ الاختلاف في العمل الإسلامي الأسباب والآثار، دط، دت،
44. نجيب العقيقي/ المستشرقون، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط(1964م).
45. نور الدين عتر، تعليقه على شرح العلل، دار الملاح للطباعة والنشر، سوريا، دط.
46. يحي بن شرف النووي/ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط2(1392هـ).

– الرسائل والمجلات العلمية والمواقع الإلكترونية:

47. سعدي مهدي الهاشمي/ مقال بعنوان: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم – مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين –، منشور في ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com
48. علاء مصطفى أنور/ مقال بعنوان: أزمة المنهج في العلوم الإنسانية، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–1996م).
49. محمد أمزيان/ مقال بعنوان: نقد مناهج العلوم الإنسانية، وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–1996م).
50. محمد بن عبد الله الأحمد/ مقال بعنوان: اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد، مجلة البيان، الرياض–السعودية، (1415هـ–1995م)، العدد: 18.
51. محمد علي العمري/ مقال بعنوان: اختلاف النقاد في رواة الحديث دوافعه وأسبابه قراءة وتوجيه، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مصر، العدد: 03، (1433هـ–2012م).
52. مصطفى عشوي/ مقال بعنوان: العلوم الاجتماعية بين التنظير العلمي والتنظير الإيديولوجي، مقدم إلى ندوة: قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر–القاهرة، (1417هـ–1996م).
53. ملتقى أهل الحديث: www.ahlalhdeeth.com